19840928-0001-E

حددت مراكز وأقبية الاعتقال الكتائبية
لجنة أهالي المخطوفين هددت بالسلبية وأمهلت الحكومة ١٥ يوماً لحل القضية

اعلنت امس، لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين رفضها لأي قرار رسمي جديد في القضية ما لم يقترن بالعمل، وهددت بالعودة الى السلبية اذا لم تحل قضية المخطوفين خلال ١٥ يوما. ووصفت اللجنة قرار خلوت بكفيا بانه هزيل ومفروض من بعض اوساط مجلس الوزراء.

فقدعقدت لجنة اهالي المخطوفين في الحادية عشرة قبل ظهر امس، مؤتمرا صحافيا في دار نقابة الصحافة، حضره حشدمن اهالي المخطوفين وتلت فيه إحدى عضوات اللجنة بيانا مكتوبا جاء فيه:

«كنا نود ان نلتقي وإياكم، لنبشر شعبنا بتحقيق آمال الامهات والآباء والزوجات والابناء، الذين عاشوا وما زالوا ماساة، لم يعرف التاريخ اللبناني مثيلا لها، وكنا ننتظر ان تزف لنا خلوات مجلس الوزراء في بكفيا، يقظة الضمير والحق والعدالة والانسانية باطلاق سراح المخطوفين والمعتقلين منذ عام ١٩٧٥ حتى اليوم، خاصة وان جميع التحقيقات والاستقصاءات، اثبتت بما لا يقبل الشك والجدل عن وجود ابنائنا واشقائنا وازواجنا المخطوفين، منذ ذلك الوقت، والموجودين والمحددة اماكن وجودهم والجهات التي اختطفتهم بالاسماء والاماكن والظروف». واذا بامالنا تنهار نتيجة القرار الهزيل، ولا نقول المتواطيء الذي فرضته، بعض اوساط مجلس الوزراء في خلوات بكفيا، والذي جاء ليزيد المأساة عمقا، واكثر من ذلك ليعطيها التغطية القانونية ، وكان مصير ما يزيد على الالفي مواطن لا تستحق الاهتمام».

وذكر البيان بمصير قضية المخطوفين في الارجنتين، ومجرمي الحرب في المانيا وايطاليا، وتساءل عن كيفية «سماح مجلس الوزراء باتخاذ قرار بتقزيم قضية كبرى، ستبقى المدخل والباب الاساس لحل كافة القضايا اللبنانية، وراى ان اللجان والخطط والمراسيم غير قادرة على إيصال المواطن الى شاطىء الامن والسلام، طالما بقي مخطوف واحد مجهول المصير.

وحدد البيان اماكن احتجاز المخطوفين لدى «القوات اللبنانية» وحزب الكتائب في المجلس الحربي الكتائبي - كرنتينا، مجلس الامن الكتائبي، سليب كومفورت، ثكنة العنفوان، ضبية - دير يسوع الملك، ثكنة ادونيس، دير مار موسى، بعبدات، ثكنة عمشيت - جبيل، ثكنة غوسطا - كسروان، ثكنة الكسليك - كسروان، روميه، المراكز المحيطة بسجن روميه، دير مار شليطا، دير مار قزحيا، قرب الكفور، بلدة القطارة، منزل باشرة تيان، بلدة ايلي حبيقة، ثكنة المكلس، كمب رحال - مستودع سكة الحديد، دير المخلص - اقليم الخروب، مبنى ما بين وزارة الصناعة والأمن العام، بناية قيد الانشاء - طلعة داود العلي قرب صيدا، عبرا القديمة، وعبرا الجديدة، حارة صخر، دير مار الياس - فوق سجن رومية. واعلن وجود ارقام تفوق اضعاف اضعاف ما يصرح به، واشار الى تقرير الاتحاد الدولي لحقوق الانسان، والعراقيل التي افتعلتها «القوات اللبنانية»، وفشل اللجان المكلفة رسميا بمتابعة القضية.

واتهم البيان «القوات اللبنانية»، وممثليها في السلطة بسوء النية، وعدم الاستعداد للتجاوب وايجاد حلول لهذه القضيةلابقائها ورقة ضغط ومناورة، واعتبر ان الذين تطالب بهم «القوات اللبنانية» على انهم مخطوفون هم في الواقع والحقيقة الذين زجت بهم هذه القوات في القتال في الجبل، فذهبوا ضحية غباء واستهتار تلك القوات بالانسان ووجوده.

وتابع البيان: «إننا كاهالي لآلاف المخطوفين قد صبرنا بما فيه الكفاية، وبما لا يطاق، وتجاوبنا على الدوام مع رغبات المخلصين وشعورا منا بالمسؤولية، على امل ان يستيقظ الضمير، وتجد قضيتنا طريقها الى الحل السليم. غير اننا وبعد القرار الاخير، الذي حاولوا بموجبه اقفال ملف المخطوفين، لم يعد في استطاعتنا لا الصبر ولا السكوت، ونرى انفسنا مضطرين للجوء الى كافة الوسائل التي من شانها ان تعيدلنا ذوينا دون ان نكون واهمين، ودون ان نكون مبالغين، فمطلبنا واحد، هو اطلاق سراح جميع المخطوفين والمعتقلين، لدى «القوات اللبنانية» والسلطة الشرعية. والقبض على الخاطفين والمسؤولين عن السجون والاقبية، والذين باتوا معروفي الاسماء منا ومن قبل السلطة، والتي لا يمكنها ان تتجاهلهم. واننا على استعداد لتسميتهم فردا فردا، وإذا كانت الدولة ليست في وارد محاسبتهم فإن اهالي المخطوفين سوف يتبعوهم واحدا واحدا ويقضون عليهم لما اقترفت ايديهم بحق المخطوفين. ولن نتوقف كثيرا امام ما اعلنه دولة رئيس مجلس الوزراء باسم المختلين في بكفيا (من تشكيل محكمة خاصة لتامين الحقوق الشخصية لذوي المخطوفين وملاحقة الفاعلين مع إنزال اشد العقوبات بهم). إذ اننا بغنى عن ذلك، لو ان الحكومة وخلواتها تملك سلطة الفعل مثل سلطة القول فتستبدل التصريحات بممارسة فعلية على الأرض، تنتهي باقتحام مراكز الخطف واقبية التعذيب لكانت ارتاحت واراحتنا من جراء ما نعاني».

وقال: «لم نعد نقبل باي قرار يضاف الى القرارات السابقة التي بقيت حبرا على ورق، ولم نعد نرضى باية لجنة تضاف الى اللجان السابقة، التي بقيت دون فعالية، والسلطة مسؤولة عن افشالها، ومثلا وليس حصرا، إذ انه لتاريخه لا يوجد هاتف في مكتب رئيسها، ولم نعد ننتظر إلا فعل يعيد لنا ذوينا وابناءنا وازواجنا، إذ بعد هذا نجد انفسنا مضطرين لاتباع اية وسيلة او طريق مهما كانت سلبية للوصول الى هدفنا، دون ان تثنينا الاتهامات والتصريحات مهما كانت ومن كان مطلقها، وقد اعذر من انذر».

وختم: «امام كل هذه المعطيات والقضايا وبعد المداخلات التي حصلت معنا نهار الأمس، واليوم، فإننا سنعطي مهلة خمسة عشر يوما من اجل حل قضيتنا، واذا لم تحل خلال هذه الفترة، نجد انفسنا مضطرين الى اللجوء الى كافة الوسائل، فنحن لا نريد شيئا سوى عودة ذوينا وإثبات الحق وسيادة العدالة والقانون».

بعد ذلك تحدث عبد الامير نجدة فشدد على ان الخلافات بين الفرقاء الموجودين في الحكم، هي التي تؤدي الى التاخير في حل قضية المخطوفين والمفقودين، مؤكدا ان خلوات بكفيا فشلت فشلا ذريعا على هذ الصعيد.

ونفى نجدة ان يكون بين الاهالي مندسون، مؤكدا ان الجميع لديهم ابناء او اشقاء او آباء مخطوفون. وقال نجدة ان اللجنة ستتحرك بفعالية من جديد وذلك عقب عودة الرئيس رشيد كرامي من الولايات المتحدة الاميركية للمشاركة باجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة.

من جهته قال رئيس الحكومة رشيد كرامي عقب مغادرته السراي الحكومي امس، ردا على سؤال حول قضية المخطوفين، لا جديد يذكر على صعيد القضية سوى ان اللجان المعنية تقوم بما عهد اليها من مهمات.

يذكر ان اللجنة الرسمية المكلفة بمتابعة قضية المخطوفين لم تعقد اجتماعها المقرر امس، بسبب غياب رئيسها اللواء هشام قريطم وبعض الاعضاء.

اهالي المخطوفين خلال مؤتمرهم الصحافي (علي حسن)

إجراءات أمنية اتخذت خارج مقر النقابة، خلال المؤتمر